

تكنولوجيا المعلومات...ثورة اقتصادية جديدة

(دراسة حالة منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)

(Financial Technology A New Economic Revolution

- A Case Study of the Middle East and North Africa-)

د.حيزية بنية

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس

hizia.bennia@hotmail.fr

أ. ابتسام عليوش قربوع

المركز الجامعي تمنراست

souma.magister@gmail.com

الملخص:

سنحاول من خلال هذه الورقة البحثية التعرف على التكنولوجيا المالية هذا المجال الجديد الذي دخل بقوة في السنوات القليلة الماضية، وأضحى يلقي بضلاله على جميع الميادين، انطلاقا من التجارة الالكترونية وصولا إلى العملات الرقمية المشفرة (البتكوين). ومع هذا الكم الهائل من الابتكارات التكنولوجية التي غيرت طريقة ممارسة الأعمال، ونقل الأموال والمعاملات اليومية التي نقوم بها، تعد منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا أرضاً خصبة لهذا النوع من التكنولوجيا، لذلك بدأت العديد من الشركات الناشئة بدخول هذا المجال.

وقد خلصت الدراسة إلى أهمية قطاع التكنولوجيا المالية كأحد أبرز القطاعات التي يجب أن تحظى بدعم كبير من قبل صناع القرار، من خلال توفير الدعم الاستراتيجي والبنية التحتية والقوانين المنظمة لها.

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية؛ البتكوين؛ منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا؛ الابتكارات المالية.

Abstract:

We will try in this paper identify the financial technology, this new area which entered strongly in the past few years; he has become a shadow over all fields, from electronic commerce to crypto currencies (Bitcoin). However, the huge amount of technological innovations that have changed the way of doing business, and the transfer of funds of our daily transactions, the Middle East and North Africa are fertile ground for this type of technology, so it has started many emerging companies to enter this area.

The study concluded the importance of financial technology sector as one of the most prominent sectors which must be supported by decision-makers, through the provision of strategic support, infrastructure and laws governing them.

Key words: the financial technology; Bitcoin; the Middle East and North Africa; Financial innovations.



مقدمة:

يشهد العالم اليوم عملية التحول من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي بفضل التكنولوجيا، حيث أن الخدمات المالية في تطوّر مستمر ولن تحتاج في المستقبل إلى مصرف لإنجازها، والتحول الذي يتيحه التمويل الرقمي يمكن أن ينبع من زيادة التنافس ومن المكاسب التي تحققها فعالية صناعة الخدمات المالية مع ما يمكن أن تجلبه من منافع هائلة على العملاء، كما تساعد التغيرات التكنولوجية التي يشهدها عالمنا اليوم على سرعة تحفيز الأفراد للحصول على التمويل الذي يجعل حياتهم أفضل وعلى البدء في قطف ثمار التطور، لكن وبرغم التقدّم الحاصل خصوصاً في المجتمعات المتقدمة حيث يستخدم الناس الأوراق النقدية بشكل أقل، لا يزال النقد منتشراً بشكل كبير بين أيدي الناس، وهذا الأمر قد يشكّل عاملاً ممتازاً للشركات الراغبة في خوض مجال التكنولوجيا المالية اليوم لأن المستقبل يتجه عاجلاً أم آجلاً نحو احلال العملات الافتراضية محل النقد وهذا لا يمكن حدوثه إلا بالعمل على تطوير البنوك التقليدية وفتح باب الاستثمار أمام المؤسسات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية وذلك بتوفير البنية الملائمة.

تعد منطقتا الشرق الأوسط وشمال افريقيا أرضاً خصبة لهذا النوع من التكنولوجيا، لذلك بدأ عدد من الشركات الناشئة بدخول هذا المجال، إلّا أن الأمر يحتاج إلى بيانات وأبحاث تُعطي صورة واضحة عن واقع الخدمات المالية في المنطقة، فمع هذا الكم الهائل من الابتكارات التكنولوجية التي غيرت طريقة ممارسة الأعمال، ونقل الأموال والمعاملات اليومية التي نقوم بها، يعد قطاع التكنولوجيا المالية أحد أبرز القطاعات التي تتلقى الدعم من قبل صناع القرار وتبنّي الابتكار من قبل المهتمين في جميع أنحاء العالم.

الإشكالية:

مع ازدياد القدرة على إحداث ثورة تكنولوجية في هذا القطاع الحيوي، وما نشهده من المزيد من الابداع والكفاءة لتحقيق الازدهار والنمو، لا تزال منطقتي الشرق الأوسط و شمال افريقيا بيئة حاضنة مستحدثة في هذا المجال يتم فيها تمويل الشركات بشكل بطيء في ظل غياب قوانين تسهّل عملها، ما يجعل الشركات الناشئة في مخاض صعب، من هنا تتمحور اشكالية الدراسة حول:

ماذا نقصد بالتكنولوجيا المالية؟ وماهي أهم الابتكارات المالية في هذا المجال؟ وهل تعد منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا أرضا خصبة لهذا النوع من التكنولوجيا؟



أهداف الدراسة:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى:

- التعرف على مجال التكنولوجيا المالية، هذا المجال الجديد الذي سيصبح واقعا اقتصاديا محتما، وجب التعامل معه والتعرف على مزاياه والتحديات التي يطرحها.
- التعرف على تطور حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي، وبصفة خاصة دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا-دولة الامارات العربية أنموذجا-

المنهج المستخدم:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتماشيه مع طبيعة الموضوع، والذي يعتبر الأكثر ملاءمة لهذا النوع من الدراسات، كما اعتمدنا على دراسة الحالة وذلك من أجل عرض تجارب دولية في مجال تطبيق التكنولوجيا المالية مدعمة بمجموعة من التحليلات والبيانات.

المحاور: سنقوم بتقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين:

المحور الأول: مدخل إلى التكنولوجيا المالية.

المحور الثاني: التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا-دولة الامارات العربية أنموذجا-

المحور الأول : مدخل إلى التكنولوجيا المالية

يعتبر مجال التكنولوجيا المالية من المجالات الهامة والمؤثرة على مستوى العالم في الوقت الحالي، فهو يمثل نقلة كبيرة في تسهيل المعاملات المالية اليومية.

1- مفهوم التكنولوجيا المالية:

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعددٍ أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة، هذه الأخيرة عبارة عن شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسّع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة وبالتالي فإنّ الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدّمي الخدمات المالية القائمين(1).



عندما نتكلم عن التكنولوجيا المالية معناه الجمع بين الخدمات المالية والتقنيات الحديثة المبتكرة، أي أن الشركات تقدم في الأساس المنتجات القائمة على الانترنيت بهدف جذب الزبائن من خلال تقديم منتجات وخدمات أكثر سهولة في الاستخدام، وذات كفاءة وتتميز بالشفافية والنزاهة.[2]

فالتكنولوجيا المالية حسب مجلس الاستقرار المالي هي ابتكارات مالية باستخدام التكنولوجيا يمكنها استحداث نماذج عمل أو تطبيقات لها أثر ملموس على الأسواق والمؤسسات المالية، وعليه تقديم الخدمات المالية، وتظهر الابتكارات المالية في العديد من جوانب التمويل: مدفوعات التجزئة والجملة، والبنية التحتية للأسواق المالية، وإدارة الاستثمار، والتأمين، وتوفير الائتمان، وزيادة رأس المال[3].

وعليه يمكن تعريف التكنولوجيا المالية على أنها صناعة ناشئة برزت أساسا بعد أزمة 2008 نتيجة تراجع ثقة المواطن الأمريكي في البنوك التقليدية، حيث أن هذا النوع من التكنولوجيا يسعى إلى تقديم منتجات وخدمات تعتمد في الأساس على التكنولوجيا بهدف تحسين الخدمات المالية التقليدية، وعليه فإن ظهور الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية يعتبر تحدي كبير للقطاع المصرفي التقليدي.

وكمحصلة لما سبق فإن أسباب اللجوء إلى التكنولوجيا المالية يعود إلى النقاط التالية:

- تسمح بتخفيض التكاليف.
- تسريع الخدمات مقارنة بالطريقة التقليدية.
- تسمح بالوصول إلى شرائح سكانية واسعة.
- حلول تطويرية للأدوات المالية.
- ازدياد حجم التجارة الالكترونية واهتمام العملاء بالخدمات الرقمية الجديدة.
- انخفاض ولاء العملاء في البنوك التقليدية.

2- القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية:

تقدم الشركات الناشئة مجموعة كبيرة من الخدمات إلى القطاع الخاص والشركات من القطاع الحكومي حيث تتمثل أهم القطاعات التي تسلكها التكنولوجيا المالية فيما يلي[4]:

- **قطاع المدفوعات**: وهو القطاع الأكثر تقدما، فالشركات الناشئة تقدم خدمات دفع الفواتير، وحلول الدفع عبر الانترنيت والأجهزة المحمولة بالإضافة إلى المحافظ الالكترونية وغيرها.
- **قطاع الاقتراض**: يشمل الشركات التي تقدم خدمات التمويل الجماعي وتدوير المال والإقراض المباشر ومنصات مقارنة القروض.



- بالإضافة إلى تقديم خدمات تحويل الأموال عبر العالم وإدارة التأمين وحلول التأمين والخدمات القائمة على سلسلة البلوكات الرقمية مثل العملات الرقمية المشفرة.

3- الابتكارات المالية في مجال التكنولوجيا المالية:

تتيح التكنولوجيا المالية مجموعة كبيرة من الحلول المالية المبتكرة مثل العملات الافتراضية المشفرة ودفاتر الحسابات الرقمية الموزعة، القائمة على سلسلة مجموعات البيانات، أو كما يطلق عليها البلوكتشين Blockchain، سنحاول تسليط الضوء عليها بما أنها تساهم في توفير آلية للمدفوعات العابرة للحدود، كما أنها تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية مقارنة بالبنوك التقليدية.

3-1-العملات الافتراضية المشفرة (Crypto currencies):

إن العملة الافتراضية هي تمثيل رقمي لقيمة يمكن تحويلها أو تخزينها أو تداولها إلكترونيا لا يتم اصدارها من طرف البنك المركزي أو السلطات العامة، وليست بالضرورة متعلقة بعملة ورقية (الدولار، اليورو)...إنما يقبل الناس بها كوسيلة للدفع، والعملة الافتراضية الأكثر شعبية حاليا هي البتكوين Bitcoin.[(5)]

كما تهدف العملات التشفيرية الى السماح للمستخدمين بإرسال مبالغ مالية لبعضهم بعضا على الإنترنت دون الحاجة إلى سلطة مركزية لمراقبة عمليات الدفع والتحويل، مع المحافظة على مجهوليته. ولا تشترط العملات التشفيرية فتح أي نوع من الحسابات، فكل ما تحتاجه هو تفعيل تطبيق خاص بالعملة التي ترغب في استخدامها يتولى مهمة توليد "عنوان" يتم استخدامه لإرسال واستقبال التحويلات، بطبيعة الحال لن تظهر لديك أية عملات تشفيرية بمجرد أن تقوم بتفعيل هذا التطبيق، وعليه فإنك ستحتاج إلى أن تقنع من يملكها بأن يعطيك أو يبيعك بعضا من العملات التي بحوزته قبل أن يصبح بمقدورك القيام بعمليات دفع عبر هذه العملات. ويمكنك أيضا أن تحصل على العملات التشفيرية عبر عملية التنقيب mining، ولكنها طريق شاقة وطويلة ومن شأنها أن لا تعطيك النتائج التي تصبو إليها من دون أن تستثمر في معدات تنقيب خاصة بذلك.[(6)]

والبيتكوين ليست العملة التشفيرية الوحيدة الموجودة على شبكة الإنترنت حاليا ولكنها العملة الأولى من نوعها والأكثر شهرة وانتشارا، اذ هناك نحو 60 عملة، ثمانية منها توصف بالرئيسية، اعتمادا على عدد المستخدمين وبنية كل شبكة، والأماكن التي يمكن استبدال وشراء هذه العملات التشفيرية مقابل عملات أخرى.[(7)]

3-2- ماهية البتكوين(Bitcoin):[(8)]

هي عملة افتراضية إلكترونية مشفرة يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حاليا كالدولار واليورو، ولكن مع عدة فروق جوهرية من أبرزها أنها عملة إلكترونية بشكل كامل يتم التداول بها عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها. كما أنها تختلف عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية أو بنك مركزي يقوم



بإصدارها. وقد تمت الإشارة إلى Bitcoin لأول مرة في ورقة بحثية سنة 2008 من شخص مجهول الهوية يدعى "ساتوشي ناكاموتو" وقد وصفها بأنها نظام نقدي إلكتروني يعتمد في التعاملات المالية على مبدأ الند للند " Peer-to- peer" وهو مصطلح تقني يعني التعامل المباشر بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط.

3-2-1-خصائص البتكوين:[9]

- ✓ عملة تخيلية ليس لها أي وجود فيزيائي وليس لها أي قيمة فعلية.
- ✓ عملة غير نظامية بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية أو خاصة.
- ✓ تستخدم من خلال الإنترنت فقط وفي نطاق المؤسسات والشركات التي تقبل التعامل بها.
- ✓ يمكن تبادلها بالعملات الورقية مثل الدولار واليورو بعمليات مشفرة عبر الإنترنت.
- ✓ عمليات التبادل التجاري تتم من شخص لآخر بصورة مباشرة دون حاجة لتوسيط البنك.
- ✓ لا يوجد حد معين للإنفاق أو الشراء كما في بطاقات الائتمان المختلفة.
- ✓ عدم إمكانية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.

3-2-2-الاعتراف الدولي بالبتكوين والتحديات التي تواجهها:[10]

تعد ألمانيا هي الدولة الوحيدة التي اعترفت رسميا بأن البتكوين نوع من النقود الإلكترونية، وهو ما يسمح للحكومة الألمانية بفرض الضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبتكوين، في حين تبقى المعاملات الفردية معفية من الضرائب. كما صدر مؤخرا حكم من قاضي فدرالي أمريكي بأن البتكوين هي عملة ونوع من أنواع النقد، ويمكن أن تخضع للتنظيم الحكومي، لكن الولايات المتحدة لم تعترف بالعملة رسميا بعد.

راج تداول العملة الافتراضية Bitcoin في الأشهر الأخيرة حول العالم، باعتبارها أداة مالية يميل سعرها إلى التقلب، وهو ما يجعلها أداة لتحقيق أرباح بالمراهنة والمقامرة على تقلبات أسعارها في البورصة، وخاصة أن البتكوين الخارج عن وصاية أي سلطات مالية لأي دولة، ارتفعت قيمته لأكثر من مليون مرة خلال5 سنوات حيث كان الدولار يساوي 1000 بتكوين عند صدوره سنة 2009، وتجاوزت قيمته الآن ال 1090 دولار ليقترب من سعر الذهب، ويصل حجم تداول البتكوين حاليا إلى 15 مليار دولار، وهو ما جعل البتكوين يفرض حضوره ويكتسب شهرة واسعة في دول شرق آسيا والصين واليابان ووصلت شهرته إلى الخليج، بعد إعلان مطعم" ذي بيتزا جايز"في دبي إضافتها، كخيار للدفع إلى جانب البطاقة الائتمانية والعملة النقدية لتصبح أول شركة في المنطقة تقبل هذه العملة الافتراضية.

بالرغم من أنه قد يكون من الطبيعي وجود عملة إلكترونية تفيد التعاملات الاقتصادية في الوقت الراهن وخاصة مع تزايد التعاملات الإلكترونية بصورة كبيرة، إلا أن التعامل بعملة افتراضية يصدرها أشخاص مجهولي



الهوية، ويتم تبادلها بأسماء مستعارة وغير حقيقية في ظل عدم وجود أي سلطة مالية تراقبها يفتح الباب على مصراعيه أمام استخدامها في عمليات غسيل الأموال أو سداد قيمة تجارة المخدرات أو تحويل أموال ناتجة عن عمليات الجريمة المنظمة، وهي بذلك تساهم في زيادة الأنشطة الإجرامية في العالم، كما أنها قد تؤدي إلى مزيد من عمليات النصب والاحتيال المالي، هذا بالإضافة إلى مخاطرها الاقتصادية المتمثلة في تهديد الاستقرار النقدي في الدول التي ينتشر استخدامها فيها، وذلك نتيجة لأن التحكم في كميات عرض النقود لم يعد تحت سيطرة السلطات النقدية لهذه الدول. الأهم من هذا كله هو أن البتكوين عملة احتكارية تتركز في أيدي مجموعة قليلة ممن يملكون أجهزة كمبيوتر ذكية ويجيدون استخدام تقنية تكنولوجيا المعلومات، وذلك نظرا لتعقد العمليات الحسابية اللازم إجراؤها ليصبح المستخدم مُعدّنا ويحصل على الBitcoin، وهذا الاحتكار يشكل تهديدا لمستقبل الاقتصاد العالمي نظرا لقدرة المحتكرين على التحكم فيه وفق أهوائهم.

المحور الثاني : التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يعد مجال التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا حديث العهد، إلا أنه يشهد تطورات سريعة خصوصا مع تنامي المد التكنولوجي والعولمة الاقتصادية والمالية.

1- تطور حجم الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية على المستوى الدولي:

حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في الخمس سنوات الماضية، وتشير التوقعات إلى استمرار نموها بقوة. والجدول الموالي يوضح التطورات التي عرفها حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي:

الجدول رقم (1): تطور حجم الاستثمارات في التكنولوجيا المالية (2010-2020)

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2020
حجم الاستثمارات	1.8	2.5	3.2	4.6	12.7	22.3	16.1	46

Source: Money of the future report

لقد ارتفعت قيمة الاستثمارت في التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في الفترة بين 2012و2015، ورغم أن دمج المؤسسات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة أدى إلى حدوث تراجع في الاستثمارات العالمية في2016 فقد استمر النمو في مناطق أخرى، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسجلت الاستثمارات ارتدادا إيجابيا قويا في النصف الأول من عام2017، كما يتوقع ارتفاع نسبة حجم الاستثمارات



في التكنولوجيا المالية إلى 46 مليار دولار سنة 2020، أي بمعدل ارتفاع 142% الراجع في الأساس إلى ارتفاع نسبة الثقة في الشركات الناشئة في هذا المجال.

1-1- **الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية:** يمثل الجدول التالي الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية:

الجدول رقم (2): الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية

الدول	الصين	الهند	المملكة المتحدة	البرازيل	استراليا	اسبانيا	المكسيك
حجم الاستثمارات (%)	69	52	42	40	73	37	36

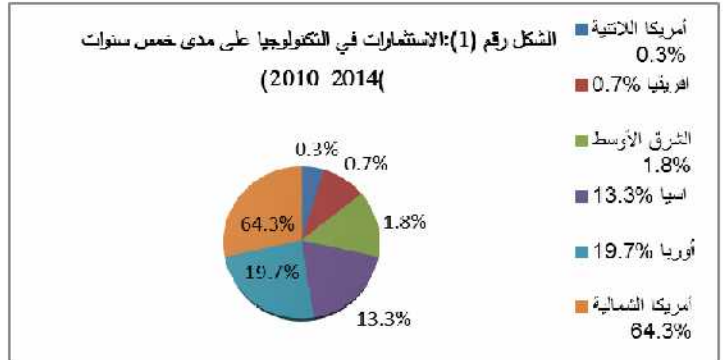
Source: Money of the future report

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الدول الأكثر استخداما للتكنولوجيا المالية هي في الأساس الدول الناشئة، وهذا يعود للتغلغل الكبير للانترنيت في مناطق هذه الدول الأمثلة القليلة التالية تبرز النمو الذي طرأ على التكنولوجيا المالية في الدول الناشئة وتأثيرها في السنوات الأخيرة[11]:

- زادت تنزانيا نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات معاملات بنكية بأكثر من الضعف، من 17.3% المائة عام 2011 إلى 39.8% عام 2014، وبشكل أساسي من خلال الخدمات المالية الإلكترونية.
- تركيز الهند على بطاقات الهوية الرقمية كان عاملا مؤثرا في إضافة 200 مليون حساب بنكي جديد.
- في البرازيل أدت بطاقات الدفع الإلكتروني إلى تخفيض تكلفة التحويلات الاجتماعية في إطار برنامج حافظة الأسرة للتحويلات النقدية المشروطة إلى أقل من ثلاثة في المائة من إجمالي المدفوعات.
- "علي للتمويل" أحد البرامج المنبثقة عن شركة علي بابا الصينية للتجارة الإلكترونية، يخدم عشرات الملايين من العملاء، ويصدر تصنيفات ائتمانية ويقرر للوسطاء على الفور ما إذا كان يتعين أن يقدموا قروضا صغرى، استنادا إلى البصمات الرقمية للمتقدمين للحصول عليها.

1-2- **الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية خلال الفترة (2010-2014):** تعتبر هذه الفترة بمثابة نقلة نوعية في مجال التكنولوجيا المالية خاصة بالنسبة للدول المتقدمة فقد كانت سباقة في هذا المجال، والشكل الموالي يوضح ذلك.





Source: WAMDA Research Lab, 2016.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن دول شمال أمريكا هي الرائدة في مجال التكنولوجيا المالية وهذا راجع أساسا للامتيازات الممنوحة للشركات الناشئة من خلال السياسات والقوانين التنظيمية وكذا فتح المجال وتعزيز الابتكارات التكنولوجية وتوفير بنية تحتية حديثة بالإضافة إلى وفرة رأس المال وكذا سرعة تغلغل الانترنيت في مناطق هذه الدول.

يعود ارتفاع الاستثمار في التكنولوجيا المالية بين عامي 2010 و 2014 إلى ثلاثة مراكز – وادي السيليكون ونيويورك ولندن، وعلى الرغم من أنّ الولايات المتحدّة شكّلت أكثر من 50 % من جميع الاستثمارات في مجال التكنولوجيا المالية في عام2015، إلّا أن حصة آسيا في الاستثمارات السنوية تضاعفت ثلاثة مرات من 6% سنة 2010إلى 19 % سنة 2015. وتجدر الاشارة إلى أن جميع مناطق العالم اليوم تتواجد في مرحلة من المراحل الثلاثة لدورة التكنولوجيا المالية: بيئات حاضنة مستحدثة، بيئات حاضنة ناشئة وبيئات حاضنة متقدّمة[12]:

أ- **البيئة الحاضنة المستحدثة:** في البيئة الحاضنة المستحدثة معظم الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية لا تزال في مرحلة الأفكار أو في المراحل الأولى. تمويل الشركات يجري ببطء، فيما يحاول روّاد الأعمال -بأقلّ دعم - التعامل مع القوانين واكتساب العملاء، وعقد الشراكات.

ب- **البيئة الحاضنة الناشئة:** في البيئة الحاضنة الناشئة، تكتسب المجموعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قاعدة عملاء كبيرة ومعدّلات استثمار سنوية من ثلاثة أرقام، وتزيد الحتمية الاستراتيجية لتعاون الجهات المعنيّة مع الشركات الجديدة.

ج - **البيئة الحاضنة المتقدّمة:** أخيراً، البيئة الحاضنة المتقدّمة هي التي تصل إلى مرحلة الإشباع، صفقات أقلّ ولكن أحجامها أكبر، تركّز على الشركات ذات القيمة المرتفعة وشركات اليونكورن(أي تقدر قيمتها بأكثر من مليار دولار)، وبالتالي يكون نمو الاستثمار على أساس سنوي بطيء، واليوم لم يصل إلى هذه المرحلة إلا المحرّكون الأوائل للسوق - وهم الولايات المتحدة وأجزاء من أوروبا تضمّ مراكز تكنولوجيا مالية رائدة عالمياً.



في حين عرفت سنة 2015 استثمارات بقيمة 22.3 مليار دولار أي بارتفاع 75% مقارنة بسنة 2014 استثمارات 2015 كانت موزعة على دول العالم كما يلي:

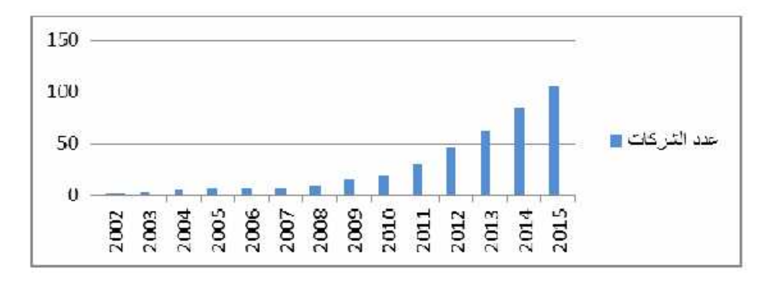
- دول شمال أمريكا 15 مليار دولار بمعدل نمو 44%.
- أوروبا 2.2 مليار دولار موزعة على النحو التالي:
  - المملكة المتحدة 900 مليون دولار.
  - ألمانيا 770 مليون دولار.
  - ايرلندا 631 مليون دولار.
- آسيا 4.3 مليار دولار بمعدل نمو 400% قادتها الصين باستثمارات 2 مليار دولار.

2- تطور حجم الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا:

تعد منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا أرضاً خصبة لهذا النوع من التكنولوجيا، لذلك بدأ عدد من الشركات الناشئة بدخول هذا المجال، إلّا أن الأمر يحتاج إلى بيانات وأبحاث تُعطي صورة واضحة عن واقع الخدمات المالية في المنطقة.

2-1- عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا (2002-2015): لقد تزايد عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بشكل مضطرد منذ سنة 2002 ليصل إلى مستويات قياسية بحلول عام 2015 ويتوقع أن يتزايد العدد أكثر مع هذا المد المتزايد من التكنولوجيا المالية وابتكاراتها اللامتناهية. والشكل الموالي يوضح عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا.

الشكل رقم (2): تطور عدد الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال افريقيا (2002-2015)



Source:WAMDA Research Lab, 2016.



تشكل قطاعات حلول الدفع والإقراض الجانب الأكبر من الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في المنطقتين، تماشيا مع الاتجاهات العامة العالمية، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تصل نسبة الشركات المبتدئة العاملة في مجالي الدفع والاقراض إلى % 50 و 30% على التوالي ومع هذا لا تزال المعاملات النقدية مهيمنة وتظل التكنولوجيا المالية قناة صغيرة نسبيا لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل، حيث أن سنة 2015 عرفت تطورا في عدد الشركات الناشئة أين وصلت إلى 105 شركة احتل فيها قطاع المدفوعات حوالي 52 شركة بعدها قطاع الاقراض بـــ 36 شركة والباقية لقطاعات أخرى.

2-2- عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في كل دولة لسنة 2015:

في الجدول الموالي، نجد نصيب كل دولة عربية من عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية قصد معرفة أكثر الدول العربية نشاطا في هذا المجال.

الجدول رقم (3): عدد الشركات الناشئة حسب كل دولة سنة 2015

الدولة	الإمارات	مصر	الأردن	لبنان	المغرب	الكويت	السعودية	تونس
عدد الشركات	30	17	15	15	8	6	6	3
الدولة	الجزائر	البحرين	عمان	قطر				
عدد الشركات	2	1	1	1				

Source:WAMDA Research Lab, 2016

ما هو ملاحظ من الجدول أعلاه أن هناك أربعة دول (الإمارات، مصر، الأردن، لبنان)، من بين 12دولة تسيطر بحوالي 73%من جميع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي توجد فيه فقط 12% من بين الشركات أي 13 شركة، وهي نسبة ضعيفة ترجع أساسا إلى الوضع الأمني الراهن وضعف شبكات الانترنيت. وتمثل الدول الأربعة المذكورة سابقا المراكز المحتملة للتكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويعكس التركيز على هذه المراكز الأربعة حقيقة أن هذه المناطق تمتلك البيئات الحاضنة الأكثر تقدّماً للشركات الناشئة، والتي نمت بشكل كبير بفضل الدعم الحكومي، وانخراط القطاع الخاص ومستوى الثقافة الجيّد، والاستقرار السياسي.

وبالحديث عن الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط، فقد بلغ قدر أكبر استثمار في التكنولوجيا المالية 6 مليون دولار، وقد حصلت عليه شركتان هما الشركة المصرية التي توفر خدمة دفع الفواتير "فوري" في 2013،



وبوابة الدفع الإلكتروني "تلر" Telr في عام 2014، ومن المتوقع ان يرتفع هـذا العـدد إلى 250 شركة بحلـول عـام 2020.[13]

2-3- دوافع ومعوقات استخدام التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

أ- دوافع استخدام التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

تتمثل الحوافز التي تدفع الشركات والأفراد إلى استخدام التكنولوجيا المالية في النقاط التالية[14]:

- انتشار الإقصاء المالي بشكل واسع يعود بكلفة مرتفعة على كل من الأفراد والحكومات على حدٍ سـواء في حين يسعى الناس بشكل متزايد إلى استخدام بعض أشكال الخدمات المالية، فإنّ المفتاح الأساسي للتغلّب على ذلك هو التكنولوجيا، ومع تزايد استخدام الإنترنت في جميع جوانب الحياة، وازديـاد نـسب انتـشار الهواتف الذكية بثلاثة أضعاف تقريباً خارج دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقّع ازدياد الحاجة إلى حلول المدفوعات الرقمية.

- يمثّل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8 % من القروض الائتمانية التي تقدّمها البنوك العربية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة بنسبة 18%في الدول متوسطة الدخل على مـستوى العـالم وهـذا بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة - حيث تشكّل بـين 80%و % 90 من جميع المؤسسات المسجلة، وتوفر 20 % إلى 40 % من جميع وظائف القطـاع الخـاص-، كـما أن منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي للمـشاريع الاجتماعيـة والإبداعيـة أثبتـت شـعبيتها في دول المنطقة، ولكن من المثير للاهتمام أنّ إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعتبر نادراً جداً في دول مجلس التعاون الخليجي، بحيث يعود الأمر إلى التقارير المالية الضعيفة التي تقـدّمها هـذه المـشاريع الـصغيرة والمتوسطة والملكية غير الواضحة والافتقار إلى سجّل مركـزي للـضمانات المـصرفية وعـدم وجـود هيئـات للائتمان.

- وبالرغم من المـساهمة النـسبية للتجـارة الإلكترونيـة في إجـمالي النـاتج المحـلي في دول مجلـس التعـاون الخليجي إلا أنها تعتبر أقل بخمس مرات مقارنة مع الدول الأخرى ذات الدخل المرتفـع، ويرجـع الـسبب جزئياً في ذلك إلى تفضيل العمـلاء خيـار الـدفع عنـد الاسـتلام حتّـى لـو كـانوا يمتلكـون بطاقـات ائـتمان وبطاقات الخصم، حيث تلعب التكنولوجيا المالية دوراً أساسياً، فهي تساهم في تحسين التجارة الإلكترونية والاستفادة من نموها -والذي يتوقع أن يصل إلى أربعة أضـعاف مـا هـو عليـه في عـام 2015 لـيصبح 20 مليار دولار بحلول عام 2020- كما أن نوعية الخدمات التي تقدّمها الشركات الناشئة فيما يتعلق بالسرعة



والأمان والسهولة، بما في ذلك خدمات التقسيط، ستحثّ العملاء على الاعتماد على هذه الخدمات وبالتالي تعزيز نمو الاقتصاد الرقمي.

- تواجه التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعوبة في الانطلاق، وذلك بسبب القوانين القديمة، وعدم توافر الكفاءات المتخصصة المستعدة لترك وظائفها والدخول في رحلة ريادية غير واضحة المعالم، بالإضافة إلى صعوبة التوسّع في الأسواق الصغيرة والمجزّأة في المنطقة، ولكن بدأت الدفعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بالتوسّع.

ب- معوقات استخدام التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

لا تزال هناك معوقات كبيرة هيكلية ومؤسسية وعلى صعيد السياسات تواجه نمو التكنولوجيا المالية[15]:

- ضعف بيئة الأعمال بوجه عام: في نهاية عام 2016 لم تكن هناك سوى الإمارات العربية المتحدة في الرُبع الأعلى من مؤشر ممارسة الأعمال الذي يعده البنك الدولي، ولا تزال القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق.

- ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة التي يرتكز عليها نمو التكنولوجيا المالية في الاقتصاديات المتقدمة، على سبيل المثال، قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة الركود، عند حوالي مليار دولار وقد تراجعت أكثر في ظل انخفاض أسعار النفط، كذلك يلاحظ أن الاستثمارات لا تزال مركزة في الإمارات العربية المتحدة بينما توجد عدة عوامل مقيدة للنمو بما فيها القواعد التنظيمية التي تفرض القيود.

- عدم اليقين القانوني بسبب الفجوات التنظيمية يعيق نمو هذا القطاع: رغم العمل الجاري لتطوير الأطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية ووضع قوانين بشأن إصدار النقود الإلكترونية في معظم البلدان، إلا أن التقدم كان محدودا في وضع قواعد تنظيمية أخرى للتكنولوجيا المالية على سبيل المثال، لا توجد قواعد تنظيمية للنقود الإلكترونية المحمولة إلا في عدد قليل من البلدان(مصر والمغرب وتونس)، ولا توجد في كثير من البلدان أيضا أطر لحماية المستهلك في مجال الخدمات المالية ولا قوانين لخصوصية البيانات، ولم تتم تهيئة القواعد التنظيمية الاحترازية بما يتلاءم مع خصائص التكنولوجيا المالية، كما يشكل رأس المال التنظيمي الكبير في البنوك عقبة كبيرة أمام دخول شركات التكنولوجيا المالية المبتدئة إلى الأسواق.



– ارتفاع معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة، ولكن جودة خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة وأسعارها لا تزال من معوقات اعتماد التكنولوجيا المالية، فقد وصلت خدمة الإنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها لا يزال منخفضا في العديد من الدول، وخدمة الإنترنت عالية السرعة محدودة ومكلفة، والبلدان التي حققت أعلى مستويات التقدم هي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان، حيث ارتفعت فيها معدلات تغلغل خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة على حد سواء.

– الدعم المؤسسي الأوسع لا يزال محدودا: قام عدد قليل للغاية من البلدان بإنشاء حاضنات ومُعَجِّلات (مصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية(أبو ظبي والبحرين والمملكة العربية السعودية) تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.

– على جانب الطلب، تشكل" فجوة الثقة "ومستويات الوعي المالي قيودا رئيسية أمام الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية: يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع توفر الثقة للحد من عدم اليقين واحتواء تكاليف المعاملات، ووفقا للمسح الذي أُجري مؤخرا للشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبين أن الثقة هي إحدى العقبات الرئيسية، إلى جانب الترويج والمستوى التعليمي للعميل، وقد تمت الإشارة كذلك إلى أن" فجوة الثقة " كأحد الدوافع الرئيسية لزيادة التعاون على نطاق أوسع بين الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك.

3- الإمارات العربية المتحدة وأسباب صدارتها في استضافة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية:

تحتل الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى في استضافة 50% من الشركات الناشئة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في 12 دولة بالمنطقة، وقد صرح عمر سدودي الرئيس التنفيذي لشركة بيفورت على هامش مؤتمر صحفي بمقر شركة «ومضة» في حي دبي للتصميم، أن بنية الإمارات التشريعية والتقنية المتقدمة جعلها أول موطناً لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة في المنطقة ككل، الأمر الذي جعل منها ضمن أكبر دول العالم في استقطاب هذه الشركات، وأضاف سدودي أن الإمارات شهدت نمواً بمعدلات تتراوح بين 30 إلى 40% الدفع الإلكتروني العام 2016، ومن المقرر أن تشهد التجارة الإلكترونية في المنطقة نمواً قوياً ليصل إلى 4 أضعاف ما هو عليه الآن في غضون السنوات الخمسة المقبلة، ليصل إجمالي النمو إلى 20 مليار دولار بحلول العام 2020، حيث تلعب شركات التكنولوجيا المالية دوراً رئيسياً في تحقيق هذا النمو[16].



3-1- امكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات:

تعتبر الإمارات من الدول الرائدة في استقطاب الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية فهي تمتلك 30 شركة حسب إحصائيات 2015 أي مايقارب 29% من حصيلة الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسنحاول التطرق إلى أربع عناصر تمثل امكانات سوق التكنولوجيا المالية في الإمارات:

الجدول رقم(4): امكانات سوق التكنولوجيا المالية في دولة الإمارات سنة2016

الامكانات	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة استخدام الهواتف الذكية	نسبة عدد عملاء البنوك
القيم	70ألف دولار	643 مليار دولار	83%	84%

المصدر: تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية، تم إعداد بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2017، ص34.

3-2- أمثلة عن بعض الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية الموجودة بدولة الإمارات:

بالرغم من أنّ مصر كانت مقرّاً لأكثر من ربع الشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجال التكنولوجيا المالية، إلّا أن الإمارات الآن أصبحت الرائدة في المنطقة بحيث تشهد إطلاق ثلاثة أضعاف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية مقارنة بمصر، سنحاول التطرق لبعض الشركات الناشئة حسب كل قطاع(17):

3-2-1- حسب قطاع المدفوعات:

أ- **شركة beam:** تأسست سنة 2012، تتيح "بيم واليت" Beam Wallet للمستخدمين ربط بطاقاتهم الائتمانية بتطبيقها الخاص للحصول على تجربة تسوق بدون نقود ورقية، هذه الشركة الناشئة التي تلقت استثمارا ضخما من شركة "ماجد الفطيم" في أواخر عام 2014، لديها أكثر من 350 ألف مستخدم لتطبيقها في أكثر من 3 آلاف متجر في الإمارات حتى منتصف عام 2016، وقعت "بيم واليت" شراكة مع شركة "دو" Du للاتصالات و"ماستر كارد" من أجل توسيع قاعدة وصولها.

3-2-2- حسب قطاع الإقراض:

أ- **شركة DURISE:** تأسست سنة 2014، تقدم هذه الشركة حصصا في المباني السكنية والتجارية الممولة جماعيا ابتداء من 5 آلاف دولار وبالتالي هي تدير العقارات نيابة عن الممولين مما يتيح للأشخاص الاستثمار بحصص صغيرة في عدة مشاريع في الإمارات.



ب- شركة Compareit4me: تأسست هذه الشركة سنة 2011، يوضح موقع "كومباريت فور مي" مدى مصداقية الحسابات المصرفية والقروض، وحديثا باقات التأمين التي تقدمها البنوك في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تمكن هذه المنصة المستخدمين من مقارنة الأسعار ومقارنة مميزات تلك المنتجات المختلفة مما يوفر عليهم وقت البحث بأنفسهم أو دفع رسوم كبيرة مقابل خدمات لا تستحق على المدى الطويل، حصلت الشركة حتى اليوم على 6 ملايين دولار تقريبا وتوظف حوالي 40 شخصا.

3-2-2- حسب قطاعات الموجة الثانية:

أ- شركة NOW Money: تأسست سنة 2016، NOW Money هو أول تطبيق خدمات مصرفية للهاتف المحمول في دول مجلس التعاون الخليجي مع وجود 80% من سكان الإمارات يقل دخلهم عن 1400 دولار شهريا، فإن امتلاك حساب مصرفي يعتبر أمرا صعبا لأكثر من 6 ملايين موظف، تقدم الشركة الناشئة لأرباب العمل حسابا مصرفيا لكل موظف، ويمكن للموظفين استخدام خاصية تحويل الأموال المدمجة حاصل التطبيق لإرسال الأموال إلى موطنهم ، وكانت الشريكة المؤسسة في "موني ناو" قد فازت بالمركز الأول في مسابقة عرض الأفكار في مؤتمر المرأة في العلوم سنة 2016.

ب- شركة FINERD: مختصة في إدارة الثروات تأسست سنة 2015 تقدم حلول استثمار مخصصة بحسب دخل الفرد وقابلية المخاطرة والأفق الزمني، هذه المنصة التي تعتبر أول مستشار رقمي آلي في الإمارات.

ج- شركة DEMOCRANCE: تأسست سنة 2015 تربط هذه الشركة شركات التأمين الكبرى بالعديد من مشغلي خدمات الهاتف المحمول، وذلك لتقديم منتجات التأمين الأساسية باستخدام الهاتف المحمول في المناطق التي لا تصلها خدمات التأمين.

د- شركة Bitoasis: تأسست سنة 2014، هي أول شركة ناشئة في المنطقة لتقديم خدمات العملات الرقمية المشفرة، هذه المحفظة الآمنة متاحة حاليا في دول الخليج العربي تسمح للأفراد بشراء البتكوين يمكنهم إرسال هذا المال إلى جميع أنحاء العالم بسرعة وبدون امتلاك حساب مصرفي.

3-3- عوامل نجاح التكنولوجيا المالية في الإمارات:

أنشأت الإمارت أكبر مسرع أعمال في سوق أبو ظبي العالمي للمساعدة على تسريع ودعم الابتكارات والإبداعات، حيث يعد المسرع مركز ابتكار يساعد على إيجاد الشركات التي تبحث عن التعاون المشترك فيما بينها وحثها على الابتكار، هذه الابتكارات التي تعرفها الإمارات تعود في الأساس إلى توفر مجموعة من العوامل تكمن فيمايلي[18]:

- الدعم الاستراتيجي المتواصل الذي يتلقاه سوق أبوظبي العالمي من قبل الحكومة الرشيدة



- مذكرات التفاهم والتعاون التي تربط الشركاء مع السوق ومختلف قطاعات المجتمع.
- الموقع الاستراتيجي المميز خاصة لأبو ظبي بين الشرق والغرب.
- المركز المالي والاقتصادي الذي تحتله الإمارات في المنطقة.
- التمتع بعوامل الاستقرار المالي.
- تطبيق الأنظمة والقوانين المتوافقة مع القوانين التنظيمية العالمية.
- تحتضن بيئة عمل متطورة وصديقة للأعمال.
- توفر بنية تحتية حديثة.
- وفرة رأس المال.

خاتمة:

في خاتمة هذه الدراسة نخلص إلى أهمية موضوع التكنولوجيا المالية أو Fintech، وخاصة بالنسبة لاقتصاديات دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا، هذه الأخيرة التي تمتاز بالهشاشة وعدم القدرة على مواكبة الانفتاح الاقتصادي، فالFintech تتيح لها العديد من الابتكارات المالية، تتسم بارتفاع الكفاءة وزيادة الشفافية والمردودية، مما يجعلها حلولا سحرية لمختلف مشاكل التمويل وتبعاتها. وقد توصلنا من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى النتائج التالية:

- تسمح التكنولوجيا المالية الوصول إلى شريحة كبيرة من الأفراد الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي كما أنها تعتبر وسيلة في يد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على مصادر تمويلية بديلة.
- تسهم التكنولوجيا المالية في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقوانين التنظيمية وإدارة المخاطر.
- تحتل دول أمريكا الشمالية المرتبة الأولى بنسبة 64,3% (حسب احصائيات 2015) في عدد الشركات الناشئة في العالم، وهذا التفوق راجع لعدة عوامل أهمها الامتيازات النوعية وكذا تعزيز الابتكارات المالية.
- تعد منطقة الشرق الأوسط أرضا خصبة لاستقبال الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية، فهي تستحوذ على حوالي 88% من هذه الشركات في المنطقتين (حسب احصائيات 2015) نظرا لتوفر البيئة الحاضنة الأكثر تقدما.



- يعد قطاع المدفوعات القطاع الأكثر جاذبية للشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث يسيطر على 50% من المعاملات ثم يأتي قطاع الإقراض في المرتبة الثانية وفي الآخير قطاع الموجة الثانية.
- توفر الدعم الاستراتيجي والبنية التحتية والقوانين المنظمة وعوامل آخرى وراء صدارة الإمارات في استقبال الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية حيث تستحوذ على 28%.

التوصيات: بعد عرض النتائج سنقدم بعض التوصيات التي هي بمثابة حلول بالنسبة لمنطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:

- إجراء تغييرات في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية لما يتماشى وتناول المنتجات المالية الرقمية ومعالجة المخاطر التي تنشأ عن هذه المنتجات.
- العمل على تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يسمح للمؤسسات من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة.
- زيادة التوعية المالية بهدف زيادة الاستفادة من الخدمات الرقمية واستخدامها.
- فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية بهدف توفير رؤوس الأموال وتسهيل زيادتها من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية.
- إعداد خطة عمل التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من شأنها أن توحد الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات والمستثمرين.
- تسعى 88%من الشركات الناشئة في التكنولوجيا المالية إلى عقد شراكات مع كبرى الشركات بسبب صعوبة الإنطلاق وذلك بسبب القوانين الصارمة وعدم توافر الكفاءة (حسب تقرير مختبر ومضة)، لذلك وجب التخلص من الاحتكارات وتشجيع المنافسة والتعاون بين الشركات الكبرى والشركات الناشئة.



المصادر والمراجع:

(1) تقرير التكنولوجيا المالية، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا توجهات قطاع الخدمات المالية، تم إعداده بين مختبر ومضة للأبحاث وشركة بيفورت، 2017، ص7. متاح على الرابط: www.wamda.com

(2) Yoshi Kawai , General Secretary of the International Association of Insurance Supervisors, a member organization of the Financial Stability Board,2016

(3) Report prepared by a Working Group established by the Committee on the Global Financial System (CGFS) and the Financial Stability Board (FSB), Fintech credit, financial stability board, 22may 2017, P7. http://www.fsb.org.

(4) تقرير التكنولوجيا المالية، مرجع سبق ذكره، ص3.

(5) جوشوا بارون وآخرون، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي-البحث في امكانية النشر من جهة فاعلة غير حكومية-RAND، سانتا مونيكا، كاليفورنيا، 2015، صix. متاح على الرابط: www.rand.org

(6) شذى خليل، "البتكوين عملة النت المظلم تربك أسعار الذهب والبترول والدولار"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، متاح على الرابط: rawabetcenter.com

(7) نفس المرجع السابق.

(8) أحمد محمد عصام الدين، "عملة البتكوين"، مجلة المصرفي، العدد 73، سبتمبر 2014، ص-ص:50-51، متاح على الرابط:iefpedia.com/arab/?p=40017

(9) نفس المرجع السابق، ص 51.

(10) نفس المرجع السابق، ص-ص:52-53.

(11) متاح على الرابط : www.albankaldawli.org

(12) تقرير التكنولوجيا المالية، مرجع سبق ذكره، ص9

(13) التكنولوجيا المالية ووضعها في الشرق الأوسط، متاح على الرابط: www.vapulus.com

(14) تقرير التكنولوجيا المالية، مرجع سبق ذكره، ص20-24.

(15) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد الاقليمي، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال افريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، أكتوبر 2017، ص3-6. متاح على الرابط /www.imf.org



(16)حمـدي سـعد، جريـدة الخلـيج، 17/03/2017، الـشارقة، الإمـارات العربيـة المتحـدة. متـاح عـلى الـرابط:

.http://www.alkhaleej.ae

(17) تقرير التكنولوجيا المالية، مرجع سبق ذكره، ص-ص:42-45-47.

(18) تقرير حول مراكز التكنولوجيا المالية العالمية لعام 2017 صادر عن «ديلويت»، شركة الدراسات والاستشارات المالية العالمية، بالشراكة مع الاتحاد العالمي لمراكز التكنولوجيا الماليـة، إمـارة أبـوظبي،17 أفريـل 2017، ص2. متاح على الرابط: www.adgm.com